الناظور في 2025/10/20

من السادة أرباب حافلات النقل العمومي للمسافرين

بالناظور.

إلـــــــــــــــــى

الـسيـد عامل جلالة الملك بإقليم الناظور.

الـــموضـــوع : ملتمس تدخل بشأن افتتاح و تسيير المحطة الطرقية الجديدة بالناظور.

ســـــلام تـــــام بـوجود مـــولانـــا الإمام.

التحية و بعد؛

يـــــشرفنا السيد العامل المحترم، و بصفتنا أرباب حافلات النقل العمومي للمسافرين بالناظور، و من منطلق سلطتكم الوصائية و الرقابية على عمل الجماعات الترابية، و لحرصـــكم الشـــديد على العمل على تجويد القرارات الادارية التي تهم مصـــالح المواطنين و مختلف الفاعلين بالمدينة و الاقليم، و بناء على اللقاء الذي جمعنا بالسـيد الكاتب العام لعملة الناظور و بحضـــور السـيد باشـــا مدينة الناظور، السـيد رئيس المجلس الجماعي لمدينـة النـاظور، السـيد رئيس قسـم الجماعات المحلية بعمالـة النـاظور، السيد رئيس المصـلحة الطرقية بالمديرية الاقليمية، مدير المحطة الجديدة و خليفة الباشـا بتاريخ 2025/10/13 و الذي كان موضـوعه المحطة الطرقية المزمع افتتاحها ، بأن نتقدم إلـــيكـم السيد العامل المحترم بكتابنا هذا قصد التدخل عاجلا و استباقيا قبل صدور أي قرار جديد بافتتاح المحطة الطرقية الجديدة و ذلك لما يشوب هذا المشروع من اختلالات قانونية و موضوعية.

السيد العامل المحترم،

إن كتابنا هذا جاء بعد القرار الســـابق للســـيد رئيس جماعة الناظور بفتح المحطة الطرقية الجديدة و الذي تم تـــــأجيله الى أجل لاحق، و هو القرار الذي اتخذته الجهة المعنية منفردة و منعزلة، دون الرجوع الى الفاعلين الأسـاسـيين لمنظومة خدمة النقل العمومي للمســـافرين ألا و هم أرباب حافلات النقل العمومي للمســـافرين ضـــاربة عرض الحائط مبدأ دسـتوريا و هو المقاربة التشـاركية المنصـوص عليها بالفقرة الثانية من الفصـل الأول من دسـتور المملكة الذي هو أسـمى تعبير للقانون بمملكتنا الشـريفة، إضـافة إلى ما صـرح به السـيد الكاتب العام لعمالة الناظور باللقاء المنعقد بالتاريخ أعلاه وذلك تفاعلا و جوابا على عديد من النقاط التي أثارها مجموعة من الزملاء أرباب حافلات النقل و التي نرى أنها أجوبة لم تكن شـــافية و كافية على المشـــاكل التي تحيط بهذا المشـــروع المنتظر و كذا لما أقدمت عليه شـــركة التنمية المحلية -الناظور المسافرين- بتخصيص فضاء خاص و تفضيلي لشركة ستيام .

السيد العامل المحترم،

إن وطننا الحبيب و بقيادة صـــاحب الجلالة الملك محمد الســـادس نصـــره الله، يخطو بخطوات ثابتة في شـــتى المجالات و خاصـــة فيما يتعلق بالبنيات التحتية و المرافق العمومية، و الذي يجب أن تقابله مجهودات مضـــاعفة من طرف مختلف الفاعلين من سلطات عمومية و منتخبة و فاعلين اقتصاديين لتجويد خدمات هاته المرافق العمومية التي صرفت عليها ميزانيات ضخمة لترقى لانتظارات و تطلعات المواطنين و هو ما لا يمكن أن يتحقق في واقعة افتتاح المحطة الطرقية الجديدة المتســـم قرار افتتاحها بالارتجالية و التخبط من طرف الســيد رئيس جماعة الناظور في اتخاذه دون ســلوك مقاربة تشـاركية مع الفاعلين من أرباب حافلات النقل و استشـارتهم لكونهم العارفين بخبايا هذا القطاع الهام و الذي يشـكل شـريان اقتصـاد المدينة و المنطقة، حتى تكون انطلاقة هذا المشـروع الضـخم و المنتظر لسـنوات عديدة ناجحة و هو العكس المتوقع في قرار الافتتاح المتخذ من طرف السيد رئيس جماعة الناظور و ذلك للأسباب التي سنسردها لاحقا.

السيد العامل المحترم،

إن التأمل في قرار فتح المحطة الطرقية الجديدة و الوقوف ميدانيا بمكان المحطة فإننا سنلاحظ ما يلي:

1- حرمان المواطنين (المســـافرين) من أدنى حقوقهم و خاصـــة فيما يخص عدم تفويت مرافق المحطة من مقاهي و محلات تجارية و خدماتية، و عدم ارســـائها الى حد اللحظة على أي مســـتغل حتى تبتدئ في الاشـــتغال مع افتتاح المحطة و تقديم خدماتها للمســـافرين، و أنتم أدرى الســـيد العامل المحترم أن هاته المرافق الخدماتية للمســـافرين لا محيد عنها في تجويد ســـفرهم، و حرمانهم منها لتعســـف حقيقي في حقهم.

2- عدم تخصـيص مكان للسـيارات الأجرة الكبيرة على مسـتوى المحطة الطرقية، ذات الوجهات من و الى المحطة الطرقية، و ذلك قبل افتتاح هذه الاخيرة، و هو الامر الذي ســيعود بالســلب على قطاع خدمات النقل بالمدينة و الاقليم عامة لكون القطاع المذكور (سيارات الأجرة الكبيرة) يعتبر قطاعا شريكا و في علاقة تعاون و تكامل مع شـــركات حافلات النقل العمومي، و خاصـــة فيما يتعلق بالوجهات من و الى حواضـر الاقليم التي يحتاج فيها المسـافر لسـيارة أجرة لنقله من جماعته الى المحطة الطرقية للســـفر عبر الحافلة او العكس في الاتجاه المعاكس عندما يصـــل للمحطة الطرقية، منه فإن عدم تخصـيص مكان للسـيارات الاجرة سـيجد المسـافر نفسـه معرضـــا لا محالة لاســـتغلال تجار الازمات و القطاع الغير المهيكل (الخطافة)، و بالتالي نسـف كل الجهود المبذولة و الميزانيات المصـروفة عن مشـروع المحطة الطرقية و التي من أهم أهدافها الحد من ظواهر الفوضـى و السـيبة و القطع معها.

3- عدم اعتماد نظام العدادات لسيارات الأجرة الصغيرة قبل افتتاح المحطة الجديدة و ترك المسافر عبر هذه المحطة أمام مصير مجهول في تسعيرة هذه الفئة من سيارات الاجرة، مما قد ينتج عنه لا محالة و قياسا على تجارب سابقة فوضى حقيقية في تحديد التسعيرة مما سيؤثر سلبا لا على ارباب سيارات الاجرة الصغيرة و لا على القدرة الشرائية للمواطنين، مما يستوجب معه اعتماد نظام العدادات للسيارات الاجرة الصغيرة قبل أي قرار افتتاح مستقبلي للمحطة الطرقية الجديدة.

4- إن تخصيص الجهة المعنية فضاء خاصا و تفضيليا لشباك شركة النقل ستيام بعيدا عن الشباك الوحيد المخصص لباقي أرباب حافلات النقل لتعتبر معاملة تفضيلية من طرف هاته الجهة و انتهاك خطير للقانون الذي يساوي بين الأشخاص سواء الذاتيين او الاعتباريين و أن هذا القرار لضرب بشع لمبدأ المنافسة المشروعة و تشجيع على ممارسة الاحتكار الممنوعة و المجرمة **بمقتضى القانون 104.12 المتعلق بحرية الأسعار و المنافسة،** مما يقتضي معه تدخلكم السيد العامل المحترم لإرجاع الامور إلى نصابها و منع أي خرق للقانون و ذلك إما بتخصيص شباك وحيد لكل الشركات مع تجويد خدماته أو تخصيص فضاء خاص لكل شركة من شركات النقل العمومي التي لها نفس تقنيات الاشتغال **لشركة ستيام** التي يتحجج بها المسؤولين المعنيين لاتخاذهم لمثل هذا القرار المشوب بعدم الشرعية.

5- ابقاء العمل بالتطبيقيات المتطورة (Application) و الجد المتقدمة التي يشتغل بها مجموعة من أرباب حافلات النقل و التي تقدم خدمات ذات جودة عالية تستجيب لحاجيات المسافرين كالحجز الفوري و القبلي و خدمات أخرى، و هي التطبيقيات التي استثمرت فيها الشركات اموالا ضخمة حتى تكون في مستوى شركات النقل العمومي ذات الخدمات المعترف بجودتها العالية من طرف منظمات عالمية على غرار منظمة ISO، و في المقابل نجد ان التطبيقية المعتمدة من طرف شركة التنمية المحلية –ناظور مسافرين- المسيرة لمرفق المحطة الطرقية الجديدة جد متواضعة و تشتغل وفق نمط قديم لا يستجيب لمتطلبات العصر و يقتصر عملها محليا على مستوى المحطة الطرقية و لا يمكن الحجز منها تذكرة ذهاب و اياب و لا امكانية الحجز القبلي، مما تكون معه تطبيقيات شركاتنا أكثر تقدما و تطورا بسنوات عدة و ترقى لموقع الناظور كبوابة لأوروبا.

مما يقتضي و مع هذه الحالة التدخل من أجل:

- إما الإبقاء على التطبيقيات التي تشتغل بها الشركات مع تخصيص شبابيك خاصة على مستوى المحطة الطرقية لهذه الشركات.
- أو خلق تطبيقية شاملة و متطورة و في مستوى التطبيقيات السالفة الذكر التي تشتغل بها شركات النقل مع ربطها بهذه الاخيرة و هو أمر متاح تقنيا.

6- الابقاء على نظام الحجز الهاتفي (Système de réservation téléphonique) لما يشكله هذا النظام من تسهيل عملية الحجز بشكل قبلي

و بســـهولة و هو النظام المتاح لكل فئات المجتمع كبارا و صـــغارا نســـاء و رجالا، و هو الامر الغير المتوفر بالمحطة الطرقية الجديدة.

7- ابقاء العمل في و الوكالات و نقاط البيع لمختلف أرباب حافلات النقل العمومي على مستوى داخل المدينة ، و ذلك ان هذه النقاط البيع لا تشكل أي خـــــرق للقانون من جهة و لها رخص قانونية من اجل بيع التذاكر و الخدمات الاخرى، و لكون أغلبها لا تتواجد داخل المحطة الرســـمية المتواجدة بملتقى شـــارع الجيش الملكي و شارع الساقية الحمراء المتخذ قرار اغلاقها، مع السماح لمقتني التذاكر من هذه النقاط البيع و عدم عرقلة ولوجهم لرصيف المحطة او التشويش عليهم.

و في الأخير نحيطكم علمـــــــا السيد العامل المحترم، أننا و من موقعنا المسؤول كأرباب حافلات النقل العمومي للمســـافرين، على اســـتعداد تام لإنجاح ورش المحطة الطرقية الجديدة في إطار مقاربة تشـــاركية ناجعة و مثمرة، و أننا رهن إشـــارة كل الجهات المعنية في هذا الصدد.

و في انتظار تعاطيكم الإيجابي مع كتابنا هذا ، تقبلوا منا الســـيد العامل المحترم كل التقدير و الاحترام .

المرفقات:

لائحة أرباب شركات النقل العمومي للمسافرين مع توقيعاتهم.